لان المعنى ان المنطق يبحث عن عوارض المعلومات والتركيب الاضافي يفيد ثبوت المضاف للمضاف اليه فهذا الكلام
معلل كما زعمه المحشي او مقيد قوله بسبب انها موصولة او حال كونها موصولة فيكون الحال قيدا للمضاف قوله
يكون الايصال منشاء ثبوتها لها ان كان المراد بالثبوت الثبوت في الذهن والتصديق فلا كلام فيه وان كان المراد
به هو الثبوت بحسب نفس الامر فيرد عليه ان الايصال يتفرع على ذلك الثبوت لانه المسبب عنه فتامل قوله اظهر في افادة
تقييد الموضوع اذ الاول صريح في تقييد البحث ويلزمه تقييد العوارض فهو اصرح من الاول قوله متعلقا بالمضمر والمراد به
هو التعلق المعنوي وهو ظ قوله حالا منه اي من الضمير والمعنى ان المنطقي يبحث عن العوارض للمعلومات حال كونها
موصلة والحال قيد العامل وهو ثبوت العوارض التي لها دخل في الايصال لا العوارض مطلقا فظهر الفرق وهو تقييد
العوارض فهو اظهر من الوجهين السابقين لان تقييد الثبوت وتقييد البحث يستلزمان تقييد العوارض المبحوث
عنها في الفن وتقييد المعلومات في صورة الحال عن الضمير صريح معنى الكلام وهو ظ فيكون المعلومات مقيدة
وهو المقصود لان الغرض تقييد الموضوع والله اعلم قوله والاحتمالات المذكورة في الحيثية الثلثة جارية في الحيثية
المذكورة في مقدمات الموصل القريب مثلا يبحث عن عوارض الجنس من حيث انه موصل ايصالا بعيدا فالاحتمال
في هذه الحيثية ايضا ثلثة الاول انه ظرف لغو للتعليل الثاني انه متعلق بالثبوت المستفاد من اضافة العوارض
الى الجنس فالحيثية للتعليل الثالث انه حال من الجنس اي يبحث المنطقي عن احوال الجنس حال كونه موصلا قوله احتمالا
بعيدا لتصحيح تفكيك الضمير قوله يتعين فاذا تعين الثاني نقول ان الضمير الاول راجع الى الاعراض الذاتية
المذكورة فبعد التفكيك مع ظهور هذه القرينة ثم قال الشارح سركيان والمراد ما يقع جوابا للسؤال بكيف و
هو الهيئة الحاصلة من تركيب الجنس والفصل فهذه الهيئة شرط صحة الحد التام عند البعض وشرط الاولوية عند
البعض الاخر فقولهم ناطق حيوان حد تام عند بعضهم وحد ناقص عند بعضهم وهذا مبني على ان يكون الناطق
فصلا مقدما اما على قول بعضهم وهو ان الناطق جنس شامل للملائكة والحيوان فصل الحيوان فليس ذلك مما
نحن فيه لانه حينئذ لا تقديم فتامل قوله في مقام بيان ما يتوقف عليه الموصل الى التصور اذ الجزئي الحقيقي ليس
بكاسب ولا مكتسب وقد ذكر تبعا للكلي لان الاعدام انما تعرف بملكاتها انما قيد قدس سره بقوله ههنا
احترازا عن باب القضايا فان المخصوصات احكامها احكام الكلية فانه قد يكون من مخصوصتين قياس كقولك
زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هذا او اخو عمرو ولكن النتايج مخصوصة شخصية على ما قال ابن سينا في الشفاء
وفيه كلام ذكرته في حاشية قول احمد في المنطق قوله من انه يجب على المنطقي وهذا الايراد مبني على فائدة ههنا فانه
زعم ان المراد به الفن فكانه قيل ان ذكر الجزئية ههنا اي في هذا الفن استطرادي وهو غلط مبني على ما اشتهر من ان
الحكماء لا يبحثون عن احوال الجزئيات لتعذر الاحاطة بها ولتغيرها ولذلك استشكلوا في انهم لم يذكروا القضية
الطبيعية لانها لا تستعمل في العلوم فاوردوا على ان القضية الشخصية لا تستعمل ايضا في العلوم فتامل قوله اذا
تعلق اه حافظ هذا الشرط فانه مما غفل عنه الكثير قوله تجوزا فالمعلومات التصديقية ما كانت متعلق الحكم والتصديق
بالفعل فالمقدم ليس بمتعلق للتصديق والحكم بالفعل سواء كان ملفوظا او معقولا فلا يدخل تحت المعلوم التصديقي
وصح انه يكون قضية بالفعل بعد حذف اداة الشرط لم يصب لانه لا بد وان يتعلق به الحكم حتى يكون قضية بالفعل
نعم يكون اللفظ بعد الحذف في صورة القضية ~~فالمقدم والتالي~~ والخبر ككلام النائم وليس الكلام فيه وكذا الكلام
في التالي فالمقدم والتالي والموضوع والمحمول من المعلومات التصورية بحسب الواقع وانما الفرق في العدم المعلومات
التصديقية فان المقدم والتالي معدودان منها فيكونان من الموصل البعيد في الموضوع والمحمول البعيد ودونها
فلا يكونان من الموصل البعيد بل من الابعد وهذا العد هو الفارق فالكل مشترك في كونها من المعلومات التصورية
بحسب الواقع هذا الكلام المحشي في هذا المقام واعلم ان قوله قدس سره فان المقدم اما باعتبار علاقة المجاز او باعتبار وجه
المناسبة المعتبر في الاصطلاح فيجوز ان يكون معنى المعلومات التصديقية في العرف ما من شانها ان يكون متعلقة
للتصديق سواء تعلق التصديق بها بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل ولا مانع من ان يكون ذلك اللفظ حقيقة
عرفية في هذا المعنى فيكون معنى قوله فانهما معدودان معدودان بحسب العرف والاصطلاح لان تحقق الكليات بتحقق بعض
الافراد

الافراد بخلاف الموضوع والمحمول فانهما من قبيل التصورات في الاصطلاح والعرف لكن لما كان منهما لحال الوفق
وزعم ان البعض قد عد المقدم والتالي ايضا من المعلومات التصورية على ما قيل فيكونان من الموصل البعيد
فظهر الفرق بين الاعتبارين وهو المستفاد من كلام المحقق الشريف في حاشية المطالع فتامل قوله اي الايصال
القريب قوله وما يتوقف عليها الايصال وهو الايصال البعيد والايصال الابعد كما مر في المحشي والاحتم
ان يقول اي الايصالات كما مر قوله والظاهر ان اراد به الظهور من اللفظ فسلم وان اراد الظهور من المقام
فممنوع لان احدا لا يلتزم ان البحث في الفن كله لا يكون الا من القسم الاول من الاعراض الذاتية فانه في
غاية البعد على انه قد صرح بخلاف ذلك سيد المحققين في حاشية المطالع فانه قال اذا تصور الناطق
عرض له الذاتية بواسطة ما يساويه اعني كونه جزءا لماهية الانسان والفصلية بواسطة كونه جزءا
مختصا بها انتهى قوله المختص بها اي بالذات فهو صفة الاستعداد قوله الطالب في قراءته صفة
الاستعداد وانه في الحقيقة صفة الذات فالذات طالبة لتلك الاحوال الثابتة لها بسبب الاستعداد
قوله من غير اختصاص لهذا الاستعداد بجزء منها وهذا معنى اختصاص الاستعداد بالذات قوله فتلك
الاحوال لما لا واسطة لها في العروض والثبوت والعروض يعني لا يثبت لها بواسطة الجزء ولا بواسطة امر مساو
قوله اذ لا شبهة لاحد في ان عروض الايصال اه فاذا كان ظاهرا مكشوفا على كل احد اي شيء منع المحشي
عن حمل لذواتها على الاعم لكون الكلام في الاعراض الذاتية قوله عروض التركيب ذهنا او خارجا وفيه
نظر لان الايصال الى الكنه عارض للمعلوم التصوري المركب من الذاتيات والعرضيات على ان ذاتي
عروضا لما هو هو والكتابة كذلك لبعض الامور المخصوصة على ما قال قدس سره في حاشية المطالع فالتوقف
على التركيب يتوقف عروض الضحك على التعجب لانه ليس ببين ولا مبين اصلا لا يقال ان الكلية انما
تعرض للمفهوم بالقياس الى الافراد ولو فرضا لانا نقول ان ذلك الاعتبار لا يضر لان المراد ان الكلية اي قوله
امكان فرض صدقه على كثيرين عارض لذلك المفهوم بدون اعتبار امر خارج عن ذلك المفهوم فهم
عروض الايصال القريب اي الايصال بلا واسطة ضمير قوله فالمعلوم التصديقي فردا للمركب قوله
ان عروض الايصال القريب الى تلك الاربعة بواسطة امر مساو له وهو التركيب منهما الى مع الشرائط
قال قدس سره في حاشية المطالع ان الايصال الى المجهول التصديقي عارض للمعلوم التصديقي المركب من مقدمات
مشتملة على الشرائط المخصوصة لذاته سواء كان ذلك الايصال الى يقيني او ظني قوي او ضعيف وكونه قضية
يلحقه لما هو هو وكذلك بعض القضايا يلحقها لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى او نقايض لها وقد بولغ
في شرح الكشف في ان هذه الايصالات المختلفة المراتب اعراض ذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية
عارضة لها لما هي هي او لامر مساو وبها بتوجيهات اكثرها تعسفات كما يظهر عند التامل فيما نقلناه او تركناه
فمن اراد الاطلاع فليرجع اليه انتهى فظهر من هذا المنقول ان معنى لذواتها ليس ما زعمه المحشي بل المراد ان احوال
المعلومات التي يبحث عنها في فن المنطق قد يلحقها لما هي هي او لامر مساو وبها وهذا المقام من مداحض الكلام
قوله وكذا لا شبهة في ان عروض الجنسية اه قال قدس سره في حاشية المطالع والفصلية عارضة بواسطة كونه جزءا
مختصا بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام انتهى يعني ان الجنسية عارضة بواسطة كونه جزءا
جزءا مشتركا والخاصة عارضة بواسطة كونه خارجا خاصا وخارجا عاما ولا يخفى الفرق بين الذاتية والكون جزءا فهذا الكلام
يدل ايضا على ان معنى لذواتها ليس ما زعمه المحشي وهو ظ على ان اعتماد في كلام قدس سره قوله في قوة الايصال
البعيد لان الايصال البعيد مرجع احوال الكليات الخمس واحوال القضايا وعكوسها ونقايضها قوله منشاء
هذا الاشتباه محصل الاشكال ان قوله لذواتها ليس بصحيح لانه يفيد ان الاعراض الذاتية لاحقة لتلك المعلومات
لاجل انفسها وليس الامر كذلك كما مر من انها لاحقة لامر مساو وبها في بعضها فتامل قوله لكانت تلك
الاحوال عارضة لها لا لذاتها يعني لا يكون تلك الاعراض اعراضا ذاتية لكونها لاحقة بواسطة امر اخص الحيثية المذكورة
بل يكون اعراضا غريبة قوله وليس كذلك كما عرفت يعني انها اعراض ذاتية قوله بل الموضوع تلك المعلومات مقيدة

Copyright King Saud University